

نور الدين السليمي

بناء على شعور مقعد في مجلس النواب

ويعتقد الفقرة (١) من المادة (٣٤) من الدستور

أمر بإجراء انتخابات فرعية لملء المقعد الشاغر في مجلس النواب

١٩٦٦/٦/٨

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
وصفي التل

وزير الداخلية
عبد الهادي الحاي

اعلان

بتعيين ميعاد انتخاب عضو جديد في مجلس النواب

صادر بمقتضى المادة (١/٧٣) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠

بناء على صدور الارادة الملكية السامية بإجراء انتخابات فرعية لملء المقعد الشاغر في مجلس النواب / محافظة الحليل ، وبإستناد الى المادة (١/٧٣) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، اعين يوم الاربعاء الواقع في ١٩٦٦/٧/٢٧ موعدا لإجراء الانتخابات في المحافظة المذكورة وفقا لقانون الانتخاب والانظمة الصادرة بموجبه على ان يتم الاقتراع ما بين الساعة السادسة صباحا والساعة السادسة مساء .

١٩٦٦/٦/١٢

رئيس الوزراء
وصفي التل



الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٢٧ صفر سنة ١٣٨٦ هـ . الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٦٦ م . العدد ١٩٣٠

الفهرس

صفحة	
١٠٨٤	قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية
١١١٠	قانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٦ قانون مؤقت . تعديل لقانون المؤسسة الاقليمية الاردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده

هكذا من الله جل

اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

○○○○

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون الموقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٥ قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية (١٨٨٢) الى مجلس الأمة فأدخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي افره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عايه ليحل محل القانون الموقت رقم (٤٦) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٦/٥/٢١

رئيس الوزراء
وصفي التل

هذا القانون قد تم اقراره في مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢١

نور الدين ملك الأردن

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافه الى قوانين الدولة -

قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦

قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

صادر بموجب المادة (١٢٧) من الدستور الاردني

○○○○

الفصل الاول

التعريف

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ا لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

١ - الملكية

الملكية الاردنية الهاشمية .

ب - القوات المسلحة الاردنية

تشتمل على جميع التشكيلات والوحدات البرية والبحرية والجوية والحرس الوطني والقوات الاحتياطية والقوات الاخرى التي تقضي الضرورة انشاءها والتي ترتبط بوزارة الدفاع .

ج - القائد العام

الضابط الذي يعين بأرادة ملكية سامية للقيام بمهام قيادة القوات المسلحة الاردنية .

د - نائب القائد العام

الضابط الذي يعين بأرادة ملكية سامية للقيام بمساعدة القائد العام بالاعمال التي توكل اليه من قبل القائد العام وله ان يمارس جميع صلاحياته أثناء غيابه .

هذا من الأصل

هـ - رئيس هيئة الأركان

الضباط الذي يعين بأمر ملكية سامية يشرف وينسق جميع أعمال فروع القيادة العامة ويمارس الصلاحيات التي يخوله إياها القائد العام .

و - السكرتير العسكري

الضابط المسؤول الذي يعنى بكافة شؤون الضباط من حيث التعيين والترفع والنقل وانتهاء الخدمة والاعساج والثناء وغير ذلك فيما يتعلق بشؤونهم .

ز - مدير الخدمات الطبية الملكية

هو الضابط الطبيب المعين للإشراف على إدارة الخدمات الطبية الملكية .

ح - الضابط

كل من كان حائزاً على رتبة ضابط بأمر ملكية سامية ذكر أركان أو أئى .

ط - تلميذ عسكري

كل فرد انتخب للالتحاق بالكلية الحربية الملكية أو أي معهد عسكري أو فني آخر معترف به لتأهيله للخدمة كضابط في القوات المسلحة .

ي - الضابط الفني

هو الضابط الحائز على شهادة جامعية أو دبلوم أو شهادة تخصص مهنية في عمل عمله معترف بها .

ك - اللجنة الطبية

أية لجنة طبية عسكرية يعينها مدير الخدمات الطبية الملكية .

ل - اللجنة الطبية العليا

هي اللجنة الطبية العليا المشكلة بوزارة الصحة .

م - الطبيب

الطبيب العسكري .

الفصل الثاني

جسان الضباط

أولاً - تشكيلها

المادة ٣ - يشكل في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية لجانان من الضباط حسب ما هو مبين تالياً :-

أ - لجنة الضباط العليا

رئيساً	القائد العام للقوات المسلحة
عضواً	نائب القائد العام
عضواً	رئيس هيئة الأركان
عضواً وسكرتيراً للجنة	السكرتير العسكري
اعضاء	قادة الجبهات

ب - لجنة الضباط

رئيساً	نائب القائد العام
عضواً	رئيس هيئة الأركان
عضواً وسكرتيراً للجنة	السكرتير العسكري
اعضاء	قادة الجبهات

المادة ٤ - للجان الضباط أن تستدعي قائد السلاح أو الخدمة المختصة أو من يمثلها في القوات الأخرى عند الدتار في امر ضابط تحت قيادته للاستشهاد بمعاملاته عنه .

المادة ٥ - تجتمع اللجان بدعوة من رئيسها أو وكيله مرة واحدة شهرياً على الأقل ولا يكون انعقاد اللجنة قانونياً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح رأي الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة ٦ - إذا عرضت على اللجنة مسألة تخص أحد أعضائها وجب عليه أن ينسحب منها عند النظر بها وتعتبر مداولات وقرارات اللجنة مكتومة ولا يجوز بأي حال إعلان أي قرار من قراراتها إلا بعد التصديق عليه من الجهات المختصة ونشره .

ثانياً - الاختصاصات

المادة ٧ - تختص لجنة الضباط العليا بنظر المسائل التالية التي تتعلق برتبة مقدم فما فوق أما لجنة الضباط فتختص برتبة رائد فما دون :-

- ١ - بدء تعيين الضباط في القوات المسلحة .
- ٢ - الاستقالة من الخدمة .
- ٣ - الإحالة على التقاعد .
- ٤ - الاستفتاء عن الخدمة .
- ٥ - استدعاء الضباط المتقاعدين وضباط التمييز والأشخاص المكلفين للخدمة العامة وكذلك ترقياتهم أو إنهاء خدماتهم في القوات المسلحة .
- ٦ - التوصية بالترفع حتى رتبة زعيم بالنسبة للجنة العليا وحتى رتبة مقدم بالنسبة للجنة الضباط .

هكذا من الأفضل

- ٧ - الاعارة والاعتدال والوكالة حسب التشايع المعمول بها .
 ٨ - نقل الضباط من القوات المسلحة الى قوات اخرى .
 ٩ - تعيين الضباط في مناصب القيادة وازكان الدرجة الاولى والوظائف الرئيسية الاخرى .
 ١٠ - نقل الضباط من سلاح او خدمة الى سلاح او خدمة اخرى .
 ١١ - تعيين للمحققين العسكريين ومساعدتهم .
 ١٢ - تحديد الاقدمية او ردها .
 ١٣ - اختيار الضباط الموصى بهم للدراسة بكليات الاركان في الخارج او لاية دراسات اخرى .
 ١٤ - الاعمال التي يحيلها عليها القائد العام او من ينوبه للنظر او البت فيها .

ثالثا - الاجراءات

- المادة ٨ - تكون قرارات لجان الضباط نافذة بعد تصديقها من قبل المراجع المختصة .
 المادة ٩ - أ - لا يجوز للجان الضباط الاستغناء عن خدمات الضباط او احواله على التقاعد تاديبا الا بعد اخطاره بما هو منسوب اليه ومواجهته بعد خمسة عشر يوما على الاقل لسماح اوجه دة حة ويتفق للجنة منحه اجلا لتقديم دفاعه كتابة .
 ب - يجوز لجهة اصدار قرارها في غيابه اذا طلب منه الحضور ولم يحضر دون عذر مقبول .
 المادة ١٠ - اذا عرمت اللجنة على تحلي الضباط في الترفع فعليا ان تتبع بشأنه الاجراءات الواردة في المادة (٩) ويجوز للجان الضباط ارجاء ترفيعه للاسباب التي توضحها في قراراتها على ان تبت في قضيتيه خلال شهرين من تاريخ الارجاء .
 المادة ١١ - تصدر اللجنة قراراتها بشأن الضباط على ضوء التقارير المودعة في ملفاتهم ومن الاوراق الرسمية الاخرى بالاضافة لمراجعة احكام المادة الرابعة من هذا القانون .
 المادة ١٢ - تنشر القرارات المتعلقة بشؤون وخدمة الضباط بأوامر الجزء الثاني للضباط ويعتبر هذا النشر اعلانا قانونيا .

الفصل الثالث

التعيين

- المادة ١٣ - أ - يعين الضباط بإرادة ملكية سامية بتنسيب مع القائد العام وموافقة وزير الدفاع وذلك بالاستناد لقرارات لجان الضباط المختصة .
 ب - لا يعين ضابط في القوات المسلحة الاردنية الا من كان حائزا على الشروط التالية : -
 ١ - ان يكون أردني الجنسية .
 ٢ - ان يكون قد أكمل السابعة عشرة من عمره ونثبت ذلك بشهادة ميلاده واما في الاحوال التي لا يتيسر فيها الحصول على شهادة الميلاد يقدر عمره من قبل اللجنة الطبية ، واذا كان يوم

- الولادة غير معروف اعتبر من مواليد اليوم الاول من شهر كانون الثاني من سنة ولادته ولا يقبل اي تصحيح مهاب كان سببه أو نوعه يتعلق بسن الضابط بعد صدور قرار التعيين الا اذا اقيمت دعوى التصحيح امام المحكمة المختصة على السكرتير العسكري او من ينوبه وعلى المدعي العام والطبيب (أو موظف النفوس المختص) بالاضافة لوظيفتهم واكتسب الحكم للدرجة المطلوبة .
 ٣ - ان يكون ذا لياقة شخصية أن يكون سلا من الامراض المعدية والامهات البدنية والعقلية التي تمنعه من القيام بواجباته وأن يجتاز فحعا طبيا شاملا حسب تعليمات اللجان الطبية الحكومية المعدلة لسنة ١٩٦٢ أو ما يقوم مقامها .
 ٤ - ان لا يتبل طوله عن ١٦٥ سم وان يكون وزنه وفنا لما تقرره اللجان الطبية المختصة مع مراعاة السن والطول .
 ٥ - ان يكون حسن السلوك والسمة متنتها بالاهلية المدنية غير محكوم بنباتة أو - منحة عقلة والشرف كالسرقة والاحتيال والاختلاس والتزوير والرشوة وسوء الاكثيان والشهادة الكاذبة واي جريمة اخرى تحس الاخلاق العامة .
 ٦ - ان يكون غير متم لاي حزب سياسي .
 ٧ - ان لا يكون قد طرد من الخدمة العسكرية او الكلية الحربية الملكية لاي سبب من الاسباب .
 ٨ - ان يكون حائزا على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية (التوجيهي) او ما يعادلها من الشهادات المعترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم الاردنية .
 ٩ - يجوز منح رتبة ضابط لغير الاردنيين بتنسيب من القائد العام او من ينوبه بموجب عقود ان تحتاج القوات المسلحة الى خدماته بقود خاصة مع مراعاة احكام الفقرة (١) من هذه المادة .
 المادة ١٤ - لا تمنح رتبة ضابط الا لمن يتوفر فيه احد الشروط التالية : -
 أ - اذا تخرج من الكلية الحربية الملكية او من اية مؤسسة عسكرية اردنية تنشأ لهذه الغاية او من اية كلية عسكرية اجنبية معترف بها .
 ب - اذا كان ذا مهنة فنية يحتاج الجيش الى خدماته .
 ج - اذا كان من الوكلاء ممن تتوفر فيه الكفاءة والشروط المذكورة في الفقرة (ب) من البند من ٧-١ من المادة (١٣) وحائزا على شهادة ثالث اعديدي او ما يعادلها من الشهادات المعترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم الاردنية بشرط ان لا يتجاوز عمره (٣٥) سنة عند ترفيعه لرتبة ضابط .
 المادة ١٥ - يجوز للقائد العام او من ينوبه استخدام مدنيين من ذوي المهن التي تحتاجها القوات المسلحة كما يلي : -
 أ - موظفون بدرجات تعادل درجات الموظفين المدنيين المعمول بها في المملكة وتكون خدماتهم خاضعة للتقاعد حسب قانون التقاعد المدني .
 ب - موظفون غير مدنيين (برواتب مقطوعة) يعملون بموجب عقود وتطبق عليهم الشروط الواردة في عقود استخدامهم .
 ج - معتمدون غير مدنيين (برواتب مقطوعة) غير مرتبطين بأية عقود وتطبق عليهم الحالات الواردة في قوانين العمل المعمول بها في المملكة .

هكذا من الاصل

د - يجوز تعيين مستخدمين غير اردنيين بعودة اذا تطلب وجود اردنيين تتوفر فيهم الكفاءة الفنية والاختصاص المطلوب .

هـ - المستخدمون بموجب الفقرة (أ و ب و ج و د) من هذه المادة يخضعون لاحكام قانون العقوبات العسكري او اي قانون جزائي آخر معمول به وكذلك جميع القوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها في القوات المسلحة .

الفصل الرابع

الرتب والشارات والعلامات

المادة ١٦ - تكون الرتب العسكرية للضباط كالآتي :-

ملازم
ملازم اول
رئيس
رائد
مقدم
عقيد
زعيم
لواء
فريق
فريق اول
مشير

فيما عدا هذا فريق وفريق اول ومشير تضاف كلمة (طيار) الى اسم الرتبة بالنسبة للضباط الطيارين وكلمة (بحري) الى اسم الرتبة بالنسبة للضباط البحريين .

المادة ١٧ - للقائد العام او من يتيه تنصيب أنظمة العلاوات اللازمة واصحابها بعد موافقة السلطات المختصة .

المادة ١٨ - ككل ضابط اجتاز دورة كلية الأركان الأردنية او اية كلية اركان اجنبية معترف بها وحاز على لقب ركن يمنح علاوة شهرية مقدارها (٧) دنانير ونصف .

المادة ١٩ - تكون الرواتب وعلامات الخلاء المنسوبة للأنظمة المنوطة بها في الدولة .

الفصل الخامس

التصنيف

المادة ٢٠ - يصنف الضباط بعد التحاقهم بالوحدات المتولين اليها وتباجهم في فصوص الاختصاص للأسلحة والخدمات التالية باستثناء الضباط القنين بالنسبة للسلح أو الخدمة المقرر استخدامهم فيها :-

- ١ - المشاة
- ٢ - الدروع
- ٣ - المدفعية
- ٤ - الخنسة
- ٥ - اللاسلكي
- ٦ - الجو
- ٧ - البحرية
- ٨ - المظليين
- ٩ - التوئين
- ١٠ - الخدمات
- ١١ - هنسة الكهرياء والميكانيك
- ١٢ - الأشغال
- ١٣ - الاداره
- ١٤ - المستودعات
- ١٥ - الخاسيه
- ١٦ - الحقوقين
- ١٧ - الانشاء
- ١٨ - الموسيقى
- ١٩ - الثقافه
- ٢٠ - الرياضه
- ٢١ - المترجمين
- ٢٢ - التصوير
- ٢٣ - الرسامين والمساحين والطبوغرافين .

المادة ٢١ - عند نقل أي ضابط من رتبة رائد فما دون من سلاح أو خدمة الى سلاح أو خدمة أخرى عليه أن يجتاز فحص الاختصاص لذلك السلاح والخدمة بعد اجتيازه الدورة المقررة لذلك .

هكذا من الأصول

الفصل السادس

الاقدمية

المادة ٢٢ - تنظم سجلات عامه بأقدمية الضباط لكل سلاح أو خدمة في القوات المسلحة الاردنية بين فيها اقدمية كل رتبة ضمن ذلك السلاح أو الخدمة حتى رتبة زعيم .

المادة ٢٣ - تعتبر الاقدمية من تاريخ التعيين أو الترفيع الى تلك الرتبة حسب ترتيب التخرج .

المادة ٢٤ - اذا تساوى تاريخ تعيين ضباط لاول مرة فيعتبر الاقدم وفقاً منهم هو الاقدم على ان يراعى في ذلك الاقدم تخرجاً على الاحداث والاكثر كفاءة علمية وأهلية .

المادة ٢٥ - اذا تساوى ضابطان فأكثر في تاريخ نيل الرتبة فيرجع الى تاريخ الرتبة السابقة لكل منهم وهكذا حتى اذا انحلت الاقدمية في جميع الرتب السابقة يرجع الى اقدمية التعيين وفي جميع الحالات تدخل في الاعتبار أية اقدمية خاصة يكون قد اكتسبها الضابط وترتب عليها تقديمه أو تأخيرته في الاقدمية .

المادة ٢٦ - اذا تقل ضابط من سلاح أو خدمة الى سلاح أو خدمة أخرى فيعتبر قدمه في السلاح أو الخدمة المنقول اليها من تاريخ نيل رتبته الحالية .

المادة ٢٧ - أ - في حالة تنزيل رتبة الضابط يصبح ترتيب اقدميته على اساس مدة خدمته السابقة في الرتبة التي نزل اليها فان لم تكن له خدمة سابقة فيها اعتبرت له مدة سنتين اقدمية فيها ، ولا يجوز النظر في ترفيع الضابط المذكور قبل انقضاء سنة واحدة من تنزيل رتبته اذا لم يرد في قرار الحكم ما يخالف ذلك .
ب - تنزيل الرتبة يعني وضع الضابط في أعلى مربوط واتب الرتبة التي نزل اليها .

المادة ٢٨ - بصرف النظر عما ورد في هذا الفصل تطبق احكام الفصل السادس عشر على الحالات الواردة فيه عند حساب الاقدمية .

الفصل السابع

واجبات وسلوك الضباط والاجراءات التأديبية

أولاً - الواجبات

المادة ٢٩ - يجب على الضابط : -

- أ - أن يؤدي العمل المنوط به بدقة وأمانة ونشاط وأن ينجز الاعمال المطلوبة منه على أكل وجه وفي أقصر وقت . وأن يخصص جميع أوقاته لاداء واجباته الرسمية .
- ب - ان ينفذ الاوامر والتعليمات العسكرية التي يصدرها اليه رؤسائه .
- ج - ان يحافظ على مصالح الجيش والدولة وان لا يتقاعس أو يتهاون في اداء الواجبات الموكولة اليه وان يحول دون الوقوع في اية مخالفة او خرق للقوانين والانظمة المعمول بها أو أي افعال في تطبيقها .
- د - ان يتصرف في ادب وكياسة في صلاته برؤسائه وزملائه ومزؤوسيه وفي معاملاته لأفراد الجمهور وان يحافظ في جميع الاوقات على شرف الخدمة العسكرية وحسن سمعتها .
- هـ - ان يكون مثلاً أعلى للمحافظة على ضبط والربط العسكري وحسن السلوك والمهتد .

ثانياً - المحظورات :

المادة ٣٠ - يحظر على الضابط : -

- أ - ترك الوظيفة أو التوقف عنها لأي سبب من الاسباب دون تصريح رسمي من رئيسه .
- ب - نقل أية معلومات رسمية لنشرها في الصحف دون موافقة المراجع المختصة كما يحظر على الضابط بعد تركه الخدمة افشاء أو نشر أية معلومات رسمية اكتسبها أثناء وجوده بالخدمة إلا بأذن خاص من المراجع المختصة .
- ج - ان ينتمي الى أي حزب من الاحزاب السياسية وأن يشجع له أو ان يشترك في ايسة مظاهرات او اضطرابات أو اجتماعات حزبية او سياسية أو اية دعايات انتخابية وأن يعقد اجتماعات لانتقاد اعمال الجيش أو الحكومة السياسية أو ان يشترك بأية صورة من الصور في اجراءات تهدف الى الغايات المذكورة أو الى اية هيئة أو نادي سواء كانت خيرية او ادبية أو رياضية أو اجتماعية دون موافقة المراجع المختصة .
- د - ان يكون محرراً لمطبوعة دورية او ان يكون مشتركاً مباشرة او غير مباشرة في ادارتها باستثناء المجلات العسكرية .
- هـ - ان يوزع أية مطبوعات سياسية او غير سياسية وان يوقع عرائض او رسائل من شأنها النيل من سمعة الحكومة أو الجيش .
- و - ان يحتفظ لنفسه بأية وثيقة او ورقة او غابرة من الوثائق او الاوراق والمخابرات الرسمية المحظور الاحتفاظ بها .
- ز - ان يقضي بمعلومات او ايصاحات عن المسائل والامور العسكرية التي ينبغي ان تظل سرية بطبيعتها او صدرت بشأن سريتها تعليمات خاصة .
- ح - تعاطي التجارة أو الصناعة أو الاشتراك بصناعات تجارية باسمه أو بأسماء أخرى أو القيام بالمصارفات على كافة انواعها أو تولي اعمال مالية مباشرة أو غير مباشرة أو الاشتراك فيها أو الارتباط بعلاقات مع اية شركة أو قيام بأي عمل آخر يتعارض مع عمله الرسمي أو يؤثر بأية حالة من الاحوال على قيامه بواجباته العسكرية ولا تنطبق احكام هذه الفقرة على شراء اسهم في الشركات المساهمة وفي جميع الاحوال المشكوك في انطباق احكام هذه الفقرة عليها يجب على الضابط ان يرفع الامر بواسطة مرجعه الى السكرتير العسكري لاتخاذ الاجراءات اللازمة واعطاء التفرار بذلك .
- ل - قبول الهدايا أو الاكراميات او منع من اصحاب المصالح او ممن يتنسب اليهم سواء اكان ذلك مباشرة بالواسطة او قبول اية مساعدة مالية أو اقتراض المال أو الوقوع تحت منة أي شخص من الاشخاص الذين لهم اية شركة من الشركات التجارية المرتبطة بعقد أو ذات علاقة مع الدوائر العسكرية التي ينتمي اليها .
- ي - الاشتراك في مشتريات وبيع الاورام والمهمات والمقارن والاملاك الحكومية بقصد المراج أو المشاركة .
- ك - ان يتولى وكالة خصوصية في امر من الامور التي لها علاقة في واجباته الرسمية .
- ل - ان يقبل أي عمل مهما كان خروجا عن اعماله العسكرية بالنسبة عن مع أي فرد من الافراد او بيت من البيوتات التجارية .

هكذا من الأشهر

م - قبول تعيينه من قبل اية محكمة كحارس قضائي أو عيّن دون موافقة القائد العام أو من ينييه على أنه يجوز للضابط أن يتولى بمكافأة اعمال القوامه والوصاية أو الوكالة من الغائبين إذا كان المشمول بالقوامه والوصاية أو كان الغائب من تربطه صلة قربي أو نسب وكذلك يجوز للضابط أن يتولى بمكافأة النظارة على الوقف إذا كان مستحقاً فيه أو كانت النظارة مشروطة له من الواقف أو يتولى الحراسة على الاملاك التي يكون شريكاً فيها أو له مصلحة أو مملوكة لمن تربطه به صلة قربي أو النسب وفي جميع هذه الاحوال يجب اخبار القائد العام أو من ينييه .

ن - أن يؤدي اعمالاً للغير بمقابل أو دون مقابل ولو في غير أوقات العمل الرسمية على أنه يجوز للقائد العام بعد موافقة لجنة الضباط المختصة أن يأذن له بذلك .

س - بغض النظر عما ورد في أي تشريع آخر لا يجوز للضابط الانتساب للقباط طيلة مدة خدمته في القوات المسلحة .

المادة ٣١ - أ - على كل ضابط أن يقسم اليمين التالية قبل ممارسة اعمال وظيفته امام القائد العام أو من ينييه : -
« أقسم بالله العظيم أن أكون خالصاً للوطن ولملك وأن أحافظ على الدستور والقوانين والانظمة النافذة وأعمل بها وأن أقوم بجميع واجبات وظيفتي بشرف وأمانة وأخلاص دون أي تحيز أو تمييز وأن ألتزم كل يصدر لي من الاوامر القانونية من ضباطي الاعلى » .

ب - يوقع كل ضابط تشمله أحكام هذه المادة على القسم المذكور وترسل نسخة من القسم الى السكرتير العسكري لحفظ في اضيائه .

المادة ٣٢ - أ - لا يجوز للضابط الاردني بعد نفاذ هذا القانون الزواج من أجنبية ولكن يجوز له باذن خاص من القائد العام أو من ينييه أن يتزوج من رعايا الدول العربية على أن يكون والد الزوجة عربي الاصل .

ب - إذا ارتكب الضابط الاردني بعد نفاذ هذا القانون مخالفة لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة يتعرض لإيقاع العقوبات التالية أو بعضها عليه : -

- ١ - انتهاء الخدمة
 - ٢ - تنزيل الرتبة
 - ٣ - عدم الترفيع
 - ٤ - أو اية عقوبة اخرى اخف مما ذكر
- ج - إن معاقبة الضابط المذكور بأية عقوبة من العقوبات المبينة في الفقرة السابقة لا تنفيه من التزاماته بموجب العقود المرتبط بها تجاه القوات المسلحة .

ثالثاً - العقوبات

المادة ٣٣ - تنقسم العقوبات التي توقع على الضباط الى :-

- أ - عقوبات انضباطية يفرضها ويوقعها القادة المباشرين والرؤساء .
- ب - عقوبات تأديبية توقعها لجان الضباط المختصة .
- ج - عقوبات توقعها المحاكم أو المجالس العسكرية .

المادة ٣٤ - العقوبات الانضباطية تصدر وتحدد بتعليمات من قبل القائد العام .

المادة ٣٥ - العقوبات التي يجوز توقيعها من قبل لجان الضباط المختصة :-

- أ - الانذار
- ب - التوبيخ أو التوبيخ
- ج - توقيف الزيادة السنوية أو ارجاء موعد استحقاقها لمدة لا تزيد عن سنة .
- د - تأخير الترفيع
- هـ - انتهاء الخدمة
- و - أي إجراء آخر تراه اللجنة ضرورياً .

المادة ٣٦ - إذا قرر توقيف الزيادة السنوية لمدة معينة فيجب ان تدفع للضابط الزيادة عن المدة الباقية على ان يستأد استحقاقه للزيادة السنوية التالية عند حلول مواعدها الاصل قبل توقيفها .

المادة ٣٧ - إذا قرر ارجاء موعد الزيادة السنوية لمدة معينة فيصبح التاريخ الذي تنتهي فيه مدة الارجاء تاريخاً لموعده حلول الزيادة القادمة .

المادة ٣٨ - العقوبات التي توقعها المحاكم أو المجالس العسكرية تبينها قوانين الجزاء وقانون العقوبات العسكرية .

المادة ٣٩ - كل ضابط يخالف أي حكم من احكام هذا الفصل يحاكم بموجب قانون العقوبات العسكري وأية قوانين اخرى أو انظمة مرعية الاجراء .

الفصل الثامن

التقارير السنوية للمكثمة

المادة ٤٠ - أ - يحفظ السكرتير العسكري بملفين لكل ضابط عند تعيينه أولها ملف الخدمة وثانيها الملف السري وتوضع في ملفه الخدمة كل الاوراق والبيانات المتعلقة بخدمة الضابط ويودع في الملف السري التقارير المكتومة وسائر المعلومات التي لها صفة سرية .

ب - تدون خلاصة التقارير السنوية المكتومة وغيرها من التقارير والمعلومات في سجلات خدمة الضباط الموجودة لدى دائرة السكرتير العسكري .

المادة ٤١ - تنظم التقارير السنوية المكتومة حسب النموذج المقرر ويدون فيها كفاءات الضباط العسكرية والادارية وسلوكهم ونشاطهم بدقة وتجرد وتوقع من قبل قادة الوحدات والتشكيلات خلال شهر كانون الثاني من كل سنة وترسل الى دائرة السكرتير العسكري في موعد لا يتجاوز اليوم الاول من شهر آذار من كل عام .

المادة ٤٢ - تدقق التقارير السنوية المكتومة من قبل السكرتير العسكري ويتأكد من صحة المعلومات الواردة بها .

المادة ٤٣ - يبلغ الضابط الذي يكتب عنه تقرير كفاءة سنوي غير مرضي بمضمون هذا التقرير اذا أقره السكرتير العسكري وللضابط تقديم أوجه دفاعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه التقرير الى السكرتير العسكري الذي عليه ان يعرضه على لجنة الضباط المختصة بعد مثوله امامها لسامع انزاله والفصل في تظلمه ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً .

هكذا من الأصل

المادة ٤٤- اذا كتب عن الضابط تقرير خاص غير مرض او ذكر ان الضابط غير أهل لوظيفته الحالية او لوظيفة اخرى او الترفع يعرض السكرتير العسكري امره فوراً على لجنة الضباط المختصة لتقرير شأنه مراعياً ما تناسبا .

الفصل الرابع

الترفيع

المادة ٤٥- تجرى الترفيعات بين الضباط في الاسلحة والخدمات على ضوء القواعد التالية :-

- وجود الشاغل في الموازنة
- ب - اكمال الحد الأدنى للمدة المقررة لكل رتبة
- ج - الاقدمية في السلاح او الخدمة
- د - ان يكون قد اشترك ونجح في الدورات العسكرية الاجبارية المقررة لكل رتبة في السلاح او الخدمة حينها امكن ذلك .
- هـ - التحقق والتثبت من الكفاءة وقسا للاسس والتعايات التي يصدرها الفرع المختص والسكرتير العسكري بموافقة لجنة الضباط المختصة .
- و - اجتياز الفحص الطبي السنوي المقرر .
- ز - ان يجتاز بمن هم برتبة رئيس فسا دون فحص الترفع المقرر وبمنه خريجوا كلية الازكان .
- ح - ان يجتاز فحص الاختصاص لذلك السلاح او الخدمة بمن هم برتبة رئيس فما دون .
- ط - ان يجري الترفع رتبة رتبة والى أدنى مربوط الراتب المقرر .

المادة ٤٦- لا يجوز ترفع الضباط المذكورين تاليا قبل مضي المدة الزمنية المحددة لكل منهم والمبينة في أدناه :-

ملازم الى ملازم أول	٣ سنوات
ملازم أول الى رئيس	٣ سنوات
رئيس الى رائد	٤ سنوات
رائد الى مقدم	٤ سنوات

المادة ٤٧- أ - يرفع الضباط بمن هم برتبة رئيس فما دون حسب الشروط الواردة في المادتين (٤٥) و (٤٦) من هذا القانون بناء على توصية القادة المعنيين .

ب - يجري ترفع الرائد الى مقدم ضمن الشروط الواردة في المواد السابقة بتنصيب من لجنة الضباط بعد اطلاعها على توصية القادة المعنيين .

المادة ٤٨- تراعى الوحدات المشار اليها في المادة (٤٥) ترسل للسكرتير العسكري .

المادة ٤٩- مع مراعاة الشروط الواردة في المادة (٤٥) من هذا الفصل يكون ترفع المقدم والتفويض والزعيم الى الرتبة التالية من قبل لجنة الضباط العليا باختيار الضباط الأكثر تأهيلا من بين من سبقوا التوصية بترفيهم وأدرجت اسماؤهم بكشف المرشحين للترفيح على ان يكون قد قضي مدة سنتين كحد أدنى في تلك الرتبة .

المادة ٥٠- باستثناء رتبة المشير اذا قضى الضابط من رتبة مقدم فما فوق حتى ست سنوات في رتبته ولم تتوفر شروط الترفع الواردة في المادة (٤٥) من هذا القانون يحال على التقاعد بعد ترفيعه الى الرتبة التي تلي رتبته اذا كان مستوفيا شروط الاحالة والا فتنهى خدمته .

المادة ٥١- اذا قضى الضابط من رتبة رائد فما دون حتى أربع سنوات في رتبته بالإضافة الى المدة المقررة في المادة (٤٦) من هذا القانون ولم تتوفر شروط الترفع المنصوص عليها في المادة (٤٥) من القانون يحال على التقاعد بعد ترفيعه الى الرتبة التي تلي رتبته اذا كان مستكلا شروط التقاعد والا فتنهى خدمته .

المادة ٥٢- أ - يرفع القائد العام تواصي الترفع المقررة مرتين في السنة وذلك في اليوم الاول من شهر أيار واليوم الأول من شهر تشرين الثاني من كل عام .

ب - يجوز أن ترفع تواصي الترفع في أوقات أخرى غير ما هو مذكور بالفقرة (أ) من هذه المادة اذا اقتضت الضرورة ذلك .

المادة ٥٣- يجوز استثناء ترفع الضباط الى الرتبة التالية دون التقيد بالاقدمية أو الحد الأدنى الزمني المقرر للترفيح اذا قام الضابط بأعمال استثنائية مجيدة في ميدان القتال أو خدمة القوات المسلحة .

المادة ٥٤- يجوز في حالي الحرب والتعبئة العامة عدم التقيد بقواعد وشروط الترفع المنصوص عليها في هذا الفصل وذلك بإرادة ملكية سامية .

المادة ٥٥- يجوز لوزير الدفاع بتنصيب من القادة العام في حالات خاصة منع رتب عسكرية فخرية بإرادته ملكية سامية للأردنيين المدنيين بموجب نظام خاص دون التقيد بأحكام هذا القانون .

الفصل العاشر

التعيين والنقل ، الوكالة ، الانتخاب ، الاعارة

أولا - التعيين والنقل

المادة ٥٦- يكون تعيين القائد العام بإرادة ملكية سامية .

المادة ٥٧- أ - يتم نقل وتعيين الضباط الذين يشغلون مناصب قيادية من مستوى كتيبة وما فوق ومساعدتهم والاركان من الدرجة الاولى والثانية بقرار من لجنة الضباط المختصة .

ب - يجري نقل الضباط على اختلاف رتبهم ووظائفهم أو مراكزهم من قبل لجنة الضباط المختصة ولها أن تستأنس برأي قادة الاسلحة والخدمات اذا رأت ذلك على أن تراعى أحكام المادة (٥٨) من القانون .

ج - يجري نقل وتعيين الضباط ضمن الاسلحة والخدمات من قبل قائد السلاح او الخدمة بموافقة السكرتير العسكري باستثناء ما جاء بالفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

المادة ٥٨- لا يجوز نقل الضباط من سلاح أو خدمة الى سلاح أو خدمة أخرى الا عند الضرورة القصوى أو الحالات التي تتطلبها المصلحة العامة .

هذا من الأصل

المادة ٥٩- يجوز نقل الضابط من القوات المسلحة الى الوزارات أو المؤسسات الاهلية أو الدوائر الحكومية أو العسكر على أن يتم ذلك بموافقة الشخص الخلية والدائرة المعنية وصدر قرار الجهات المختصة بالموافقة على ذلك.

المادة ٦٠- لا يستلم قيادة تشكيلة الا من كان كفؤاً مع مراعاة الاختصاص كلما أمكن ذلك .

ثانياً - الوكالة

المادة ٦١- عند شعور قيادة من مستوى كتيبة فأعلى يجوز تعيين وكيل للقيام بأعباء تلك القيادة من بين ضباط التشكيلة أو من بين ضباط القوات المسلحة الاردنية بتوصية من السكرتير العسكري وتنسيب من القادة المعنيين .

المادة ٦٢- أ - يمارس الضابط الوكيل أعمال القيادة الجديدة التي يشغلها بالإضافة الى عمله الاصيل اذا كان ذلك ممكناً وعلى أن يبين بأمر الترخيل مدى انطباع ذلك على أن قيام الضابط الوكيل بأعباء الوظيفة بالوكالة لا يكسبه حق التعيين فيها كأصيل .

ب - يعين الضابط الوكيل بقرار من القائد العام أو من ينيبه بناء على تنسيب من السكرتير العسكري لمدة لا تتجاوز السنة الواحدة .

ج - لا يجوز تعيين ضابط وكيل لقيادة أقل من القيادة التي يشغلها .

ثالثاً - الانتداب

المادة ٦٣- يجوز انتداب الضابط للقيام مؤقتاً بأي عمل رسمي أو شبه رسمي غير وظيفته الاصلية ضمن الشروط التالية:

أ - يتم انتداب الضابط ضمن وحدات القوات المسلحة الاردنية بتنسيب من السكرتير العسكري وبموافقة القائد العام أو من ينيبه ويقرر من مجلس الوزراء اذا كان الانتداب للعمل خارج وحدات القوات المسلحة الاردنية على أن يكون الضابط من رتبة رائد فما فوق وإن لا تقل درجة الوظيفة المتدرب اليها عن درجة وظيفته الاصلية .

ب - ان انتداب الضابط للقيام بأعمال وظيفة أخرى غير وظيفته الاصلية لا يفقده حقوقه في الترفيع وقدمه في الرتبة وفق القواعد المقررة كما ان انتدابه للقيام بأعمال وظيفة اعل من وظيفته لا يكسبه حقاً في تلك الوظيفة .

ج - لا يجوز انتداب الضابط من ملازم وملازم أول أو رئيس خارج القوات المسلحة .

رابعاً - الاعارة

المادة ٦٤- أ - يجوز اعارة الضابط للقيام بوظائف مدنية او عسكرية أو بوليسية (الأمن العام) خارج وحدات القوات المسلحة الاردنية أو لدى حكومة أخرى بموافقتهم الخلية وتنوصية القائد العام وبموجب قرار من مجلس الوزراء على أن لا تتجاوز الاعارة مدة سنتين ولا يجوز تجديد هذه المدة .

ب - لا يجوز اعارة الضابط من ملازم وملازم أول ورئيس خارج القوات المسلحة .

ج - اذا استجيب الضابط لممارس بموجب احكام هذه المادة الترفيع خلال مدة الاعارة يجوز ترفيعه وفقاً لنصوص هذا القانون .

المادة ٦٥- أ - يعين مجلس الوزراء مدة الاعارة وشروطها وكيفية تأدية عائدات التقاعد .

ب - تقصد مدة الخدمة التي يقضيها الضابط معاراً على الوجه المذكور أعلاه الى مدة خدمته المقبولة للتقاعد كما تحسب هذه المدة أيضاً من حيث استحقاقه الزيادة السنوية .

ج - لا يتقاضى الضابط المعاري جزء من راتبه في أثناء مدة اعارته .

الفصل الحادي عشر

الدورات

اولاً - انتخاب الضباط لدورات الاركان

المادة ٦٦- أ - يتم انتخاب الضباط لدورات الاركان في الخارج من قبل لجنة الضباط بتنسيب من مدير العمليات الحربية ب - يتم انتخاب الضباط لدورات الاركان في كية الاركان المحلية بموجب نظام كية الاركان المعمول به أو ما يقوم مقامه .

المادة ٦٧- يجب ان تتوفر في المنتخب لكية الاركان الخارجية الشروط التالية :-

أ - ان يجيد اللغة التي سيجري التدريس بها بصورة تمكنه من استيعاب الدورة :

ب - ان تكون مؤهلاته العلمية والعسكرية جيدة .

ج - ان لا يكون قد تجاوز سنة (٣٥) سنة .

د - ان يجتاز الفحص الذي يقرر لهذه الغاية من الفرع المختص .

ثانياً - دورات التخصص للضباط

المادة ٦٨- تشكل لدى القيادة العامة لجنة لانتخاب الضباط للاتحاق بدورات تخصص من الاعضاء المذكورين تالياً :-

أ - السكرتير العسكري

ب - مدير العمليات الحربية

ج - مدير المرب

د - قائد الوحدة المختصة .

هـ - وسكرتير اللجنة يعين من مديرية العمليات الحربية

المادة ٦٩- للقيادة العام أو من ينيبه بناء على تنسيب لجنة انتخاب الضباط ان يقرر اي ضابط لدورة تخصص يحتاج اليها القوات المسلحة الاردنية سواء على نفقة الجيش او على حساب المنح من أي جهة أخرى وفق الانسب التالية :-

أ - ارساله للمدة التي تحتاجها الدورة التخصص .

ب - ان تكون الوحدة بحاجة فعلية الى ذلك التخصص .

ج - ان يكون حاضراً على المؤهلات المطلوبة للاتحاق في ذلك التخصص .

د - ان يتعهد بأن يخدم في القوات المسلحة اربعة امثال مدة دورة التخصص وان ينظم على نفسه سناً

لدى الكاتب العدل موقعاً من كفيل مليء لضمان تنفيذ شروط التعهد .

هـ - على اللجنة ان تقرر الحالات التي يجب ان يدخل فيها تعهد على الضابط ويبلغ ذلك للسكرتير العسكري

هكذا من الاصل

المادة ٧٠ - اللجنة ان تتخذ قرارا بإنهاء بعثة الضابط في إحدى الحالات التالية ويكون قرارها قطعيا : -

أ - اذا صدر بحقه حكم بتهمة جنحة اخلاقيه من أي من المحاكم النظامية او العسكرية سواء اكان ذلك في البلاد التي يدرس فيها او في المملكة .

ب - اذا تسبب الضابط بقصد او غير قصد بالاساءة الى سمعة المملكة او القوات المسلحة الاردنية في البلد المرسل اليه .

ج - اذا اغتخل المعهد الذي يدرس فيه قرارا بفصله لأي سبب مشروع .

د - اذا تغيب عن الدراسة او قسام بنشاط سياسي او انتمى لاحد الاحزاب وثبت ذلك بتقرير من الدوائر ذات العلاقة المختصة .

هـ - اذا دلت النتائج على تقصيره او رسوبه وكان هذا الرسوب او التقصير ناتجا عن اهمال منه وليس لاسباب قاهرة او محمية ملية بتقرير طبي موقع من طبيبين عن الأقل ومصدق من المراجع الرسمية المختصة .

و - اية اسباب اخرى ترى اللجنة معها انتهاء بعثة الضابط حرصا على مصلحة القوات المسلحة :

المادة ٧١ - اذا انتهت بعثة الضابط لاسباب الواردة في المادة السابقة تسترد منه النفقات التالية حسب ما تقرر للجنة ويكون قرارها بتقدير قيمة النفقات المبني في هذه المادة وغيرها من مواد هذا الفصل مازال المبعوث وكفيله . على انه يحق لها الاعتراض على هذا التقرير بالطرق القانونية بالإضافة الى اية اجراءات جزائية او تأديبية تتخذ بحقه : -

أ - نفقات دورة التخصص التي صرفت عليه .

ب - اجور السفر من وإلى المملكة الاردنية الهاشمية .

ج - المصروفات التي صرفت عليه بموجب أنظمة الاغتراب والسفر او أي أنظمة اخرى ولا تشمل رواتبه والعلاوات التي تقاضاها اثناء الدورة .

المادة ٧٢ - مع مراعاة احكام المادتين (١٢٥ و١٢٦) من هذا القانون اذا قبلت استقالة الضابط الذي لم يكن قد اوفى مدة الخدمة التي تعهد بها يتوجب عليه ان يقوم بدفع المبالغ التي تستحق عليه ويجلس الوزراء حق اعفائه من بعض او كل هذه المبالغ وذلك على ضوء المدة التي قضاه الضابط في الخدمة على ان تراعى في ذلك المصلحة العامة التي تقتضيها ظروف القوات المسلحة .

المادة ٧٣ - يستمر الضابط اثناء غيابه بدورة التخصص بتقاضى رواتبه كاملة مع علاوة المهنة ولا يتقاضى علاوة الاختصاص او أية علاوة اخرى ويدفع له كامل غلاء المعيشة للعائلة بالإضافة الى ما يصرف له من بدل الاغتراب حسب الأنظمة الموضوعه .

المادة ٧٤ - يستمر الضابط بتقاضى رواتبه وعلاواته وعلاوة المهنة وعلاوات بدل الاغتراب اذا أوفد بمهمة رسمية تتعلق بعمله او بزيارة لانشآت الدول الاخرى .

المادة ٧٥ - يحسب مدة ايفاد الضابط لدورة التخصص من تاريخ التحاقه بالدورة حتى تخرجه منها .

المادة ٧٦ - جميع العقود التي تنطوي على العمل بهذا القانون تعتبر نافذة المفعول وفقا للشروط الواردة فيها :

المادة ٧٧ - تصدر قرارات اللجنة بالأكثرية على ان لا يحسب صوت سكرتير اللجنة وتضع لتصديق القائد العام او من ينييه .

المادة ٧٨ - لا يجوز ايفاد أي ضابط للتخصص قبل انقضاء مدة سنتين على الأقل من تاريخ عودته من دورته السابقة باستثناء من تقرر اللجنة ضرورة انفاذه لمصلحة القوات المسلحة وكذا ضابط سلاح الجو الملكي الاردني الاختصاصيين الذين يحدددهم القائد العام بقرار منه .

المادة ٧٩ - اذا اوفد ضابط لدورة تخصص ولم يكن قد اكمل مدة الخدمة التي تعهد بها قبل انقضاء مدة سريان العقود الجديدة من تاريخ انتهاء مدة العقود الاسبق تاريخا شريطة ان لا يزيد مجموع مدة عقود خدمة المتعهد بها عن خمس وعشرين سنة خدمة فعليه في القوات المسلحة .

المادة ٨٠ - أ - على امانح العسكري في البلد الذي يوفد اليه الضابط الاشراف العام على دراستهم وعن مدى سيرهم وتقديمهم في دورتهم وسلوكلهم ومناهج دراستهم وعن اماكن سكنهم وما يتصل بشؤونهم وتزويدهم مدير العمليات الحربية والسكرتير العسكري بذلك .

ب - في حالة عدم وجود ملحق عسكري يتولى المشئون السياسية او الملحقون الثقافيون الاشراف على هؤلاء الضباط الذين عليهم ان يكونوا دائمي الاتصال بهم وان يحيطونهم على ماكل ما يتعلق بشؤونهم

ج - في حالة عدم وجود ملحق عسكري او ممثل دبلوماسي في البلد المرسل اليه الضابط يتولى افرع العمليات الحربية الاتصال بالمعهد الذي يدرس فيه الضابط للوقوف على سير تقدمهم وشؤونهم :

المادة ٨١ - أ - يمنع منعاً باتاً الضابط الموفد للدورات ان يشترك في أية نوادي او مجتمعات سياسية او ان يقوموا بأي عمل او خدمة بأجر او بلا اجر خلال مدة البعثة او دورة التخصص :

ب - اذا كانت دورات الضباط تتطلب منهم القيام بعمل يستوجب الاجر فعليه اعلام السكرتير العسكري عن مقدار الاجر الذي يتقاضونه ليقوم باعلام المدير المالي لحسم نصف الاجور المتقاضاة من مخصصاتهم ويقلدها ايرادا لصندوق القوات المسلحة .

ج - اذا تزوج الضابط اثناء بعثته مراعى في ذلك احكام المادة (٣٢) (أ) من هذا القانون فلا يصرف له بالإضافة لمخصصاته الا ما يستحقه من الزوجة والاولاد من علاوة غلاء المعيشة فقط كما لو كانوا موجودين في المملكة .

المادة ٨٢ - اذا اغتخل تنظيم تعهد مع الضابط المبعوث او اذا اغتخل ادراج أي شرط من الشروط الراجب ادراجها في التعهد الذي يرتبط به المبعوث بموجب هذا الفصل لسوء او خلافه فيعتبر هذا القانون ملزماً للمبعوث بتلك الشروط التي لم ينظم بها تعهد او بالتقدير الذي اغتخل ادراجها في التعهد .

المادة ٨٣ - اذا لم يرد في هذا الفصل نص خاص على حالات معينة فاللجنة ان تتخذ القرار اللازم بشأنها ورفعها للقائد العام او من ينييه للموافقة عليه .

هكذا من الأصل

الفصل الثاني عشر

الاجازات

المادة ٨٤ - يستحق الضابط اجازة سنوية بموجب المواد التالية من هذا القانون ونحسب الاجازة ابتداء من اول كانون الثاني من كل سنة في تاريخ التعيين ويستحق الضابط اجازته نسيبه عن المدة الواقعة بين تاريخ مباشرته العمل بعد تعيينه وابتداء السنة التالية على ان تراعى في الاستحقاق الاجازة متطلبات العمل

المادة ٨٥ - انواع الاجازة اربعة وهي :-

- أ - اجازة سنوية
- ب - اجازة عرضية
- ج - اجازة مرضية
- د - اجازة امومة

أولا - الاجازة السنوية

المادة ٨٦ - يستحق الضابط من رتبة مقدم فما فوق اجازة سنوية مدتها ستة وثلاثون يوما عن كل سنة .

المادة ٨٧ - يستحق الضابط من رتبة رائد فما دون اجازة سنوية مدتها ثلاثون يوما عن كل سنة .

المادة ٨٨ - يتقاضى الضابط المحاز اجازة سنوية راتبه كاملا مع الملاوات خلال مدة الاجازة وتعتبر تلك الاجازة خدمة فعلية .

المادة ٨٩ - يسمح للضابط في الاحوال الاعتيادية أن يستعمل كامل مدة اجازته السنوية دفعة واحدة غير أنه اذا لم تسمح ظروف وظيفته في حالات استثنائية بمنحه كامل اجازته فيسمح له عندئذ بأن يستعمل جزءاً من اجازته فوراً وأن يستعمل الجزء الباقي في موعد يكون أكثر ملائمة في المستقبل بعد موافقة الجهة المختصة ونحسب أيام الاعياد والعطل الرسمية ضمن الاجازة اذا وقعت خلالها ولا تحسب اذا جاءت قبل الاجازة أو بعدها .

المادة ٩٠ - لا يجوز جمع الاجازات السنوية لأكثر من ستين أي آخر ستين من خدمة الضابط عسوية بمقتضى المادة (٨٤) من هذا القانون .

المادة ٩١ - أ - يستحق الضابط الذي تنتهي خدمته في القوات المسلحة الاردنية لاي سبب كان الرواتب والملاوات عن مدة الاجازة التي كان يستحقها فيها لو بقي على رأس العمل وتؤدى هذه الرواتب والملاوات دفعة واحدة عند انفكاك الضابط من العمل بالاضافة للحقوق التقاعدية التي يستحقها ذلك الضابط واذا أُعيد الى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة المذكورة فقتطع من رواتبه المبالغ التي كان قد استوفاهما عن المدة الباقية من الاجازة .

ب - يعطى الضابط الذي تنتهي خدمته بالتقاعد مكافأة تماثل راتب شهرين مع الملاوات وتعطى هذه المكافأة لورثة الضابط الذي يورثه أثناء وجوده بالخدمة ولو لم يستحق التقاعد .

ج - اذا أُحيل أي ضابط على التقاعد أثناء وجوده على رأس عمله بخارج المملكة فتعطى المكافأة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة كما لو كان موجوداً في المملكة .

المادة ٩٢ - أ - الضابط من رتبة مقدم فما فوق يعطون الاجازات بموافقة القائد العام أو من ينييه .

ب - الضابط من رتبة رائد فما دون يعطون الاجازة من قبل قادة التشكيلات والاسلحة والخدمات اذا كان استنفاها داخل المملكة مع اعلام دائرة السكرتير العسكري بذلك واذا كانت مستعمل خارج المملكة فتعطى بموافقة القائد العام أو من ينييه .

المادة ٩٣ - اذا أراد الضابط أن يقضي اجازته في بلاد غير البلاد المجاورة للمملكة الاردنية مباشرة فيجوز منحه من من قبل القائد العام أو من ينييه مدة أخرى لا تزيد على نصف مدة الاجازة السنوية التي يستحقها لغاية تاريخ تقديم طلب الاجازة وللقائد العام تحديد مدة هذه المنحة بتعليمات يصدرها .
وتعني البلاد المجاورة للمملكة :-

لبنان - سوريا - العراق - المملكة العربية السعودية - الجمهورية العربية المتحدة .

ثانيا - الاجازات العرضية

المادة ٩٤ - أ - يجوز منح الضابط في حالة عدم استحقاقه للاجازة السنوية اجازات عرضية براتب كامل مع الملاوات لا تتجاوز مدتها ١٤ يوما في السنة ويشترط في ذلك موافقة القائد العام أو من ينييه .

ب - بالاضافة الى الاجازات السنوية يمنح الضابط اجازة لمدة اسبوع في حالة زواجه للمرة الاولى أو زواجه للمرة الثانية بعد وفاة زوجته الاولى ويتقاضى راتبه كاملا مع الملاوات خلال مدة هذه الاجازة .

ج - للقائد العام أو من ينييه أن يمنح الضابط الذي يرصد السفر الى المحاز لاداء فريضة الحج اجازة مدتها شهر واحد براتب كامل مع الملاوات بالاضافة الى الاجازة السنوية التي يستحقها وتمنح هذه الاجازة مرة واحدة طيلة مدة خدمته .

المادة ٩٥ - يجوز في الاحوال التي يكون الضابط قد استنفذ فيها جميع الاجازات السنوية والعرضية منحه في احوال خاصة اجازة بدون راتب مدتها أقصاها ثلاثة أشهر ونحسب هذه الاجازة في خدمته الفعلية .

ثالثا - الاجازات المرضية

المادة ٩٦ - أ - تعطى للضابط عن كل سنة اجازات مرضية براتب كامل مع الملاوات بمعدل مجموعها نصف الاجازة السنوية التي يستحقها دون أن تحسب هذه الاجازات المرضية من الاجازة السنوية المستحقة له اما اذا زاد مجموع مدة الاجازات المرضية التي اعطيت للضابط في الناء السنة عن نصف مدة الاجازة السنوية المستحقة له فتحسب المدة الزائدة عن النصف من الاجازة السنوية المتبقية له .

ب - مع مراعاة أحكام المواد التالية اذا أصيب الضابط بمرض يستدعي اعطائه اجازة مرضية مستمرة تزيد عن نصف اجازته السنوية فلا تحسب الزيادة في هذه الاجازة المرضية من اجازته السنوية .

ج - اذا كان الضابط قد استعمل جميع اجازاته السنوية المستحقة له وأعطى بذلك اجازة مرضية فلا تحسب هذه الاجازة أو أي جزء منها من أية اجازة سنوية قد تستحق للضابط في السنة التي تعقب تاريخ اعطائه الاجازة المرضية .

هكذا من الأصل

المادة ٩٧ - أ - تعطى الاجازة المرضية لمدة لا تزيد عن اسبوع من قبل قادة الوحدات بناء على توصية الطبيب :

ب - تعطى الاجازة المرضية لمدة لا تزيد على أربعة عشر يوما من قبل قادة المستشفيات العسكرية .

ج - تعطى الاجازة المرضية لمدة أكثر من اربعة عشر يوما من قبل مدير الخدمات الطبية الملكية بتوصية من اللجنة الطبية المختصة على أن لا تتجاوز مدة الاجازة ثلاثة أشهر .

د - اذا كانت الاجازة أكثر من ثلاثة أشهر فتوصي بها اللجنة الطبية المختصة وتعطى من قبل السكرتير العسكري .

المادة ٩٨ - اذا لم يشف الضابط من مرضه خلال شهر واحد من تاريخ انقطاعه عن العمل واعطائه الاجازة المرضية فتمدد اجازته للمدة التي تراها اللجنة الطبية المختصة ضرورية .

المادة ٩٩ - يتقاضى الضابط الحياز بسبب المرض راتبه كاملا مع العلاوات عن السنة شهور الاولى ونصف راتبه مع نصف العلاوات عن الثلاثة أشهر التي تليها ويعتبر بدء مدة الاجازة المرضية من التاريخ الذي ينقطع فيه الضابط عن العمل .

المادة ١٠٠ - اذا لم يشف الضابط المريض من مرضه بعد انتهاء التسعة أشهر المار ذكرها في المادة السابقة يعان مسرة أخرى من قبل اللجنة الطبية المختصة فاذا وجدت أن مرضه غير قابل للشفاء توصي بأثناء خدمته واذا وجدت أن مرضه قابل للشفاء فيجوز بتسليم من القائد العام أو من ينييه وموافقة مجلس الوزراء تمديد اجازته المرضية لمدة نهاية بنصف الراتب مع نصف العلاوات على أن لا يتجاوز هذا التمديد تسعة أشهر .

المادة ١٠١ - اذا أصيب الضابط بعمالة تمتع من اداء واجباته بسبب احد الامراض التي تحتاج معالجتها الى مدة تزيد عن المدة المقررة في المادتين السابقتين (٩٩ و ١٠٠) فيجب احالته على اللجنة الطبية المختصة لتتخذ بشأنه القرار المناسب .

المادة ١٠٢ - يعتبر بدء الاجازة المرضية من التاريخ الذي ينقطع فيه الضابط عن العمل ولا يجوز السماح له بالعودة لعمله ما لم يحصل على قرار من اللجنة الطبية المختصة بأنه شفي تماما من مرضه وأنه قادر على القيام بواجبات وظيفته .

المادة ١٠٣ - اذا أصيب الضابط بمرض وهو خارج المملكة في مهمة رسمية أو كان غائبا عن عمله بصورة قانونية فانه يستحق اجازة مرضية لمدة لا تتجاوز (١٤) يوما بناء على تقرير طبي من طبيب واحد وعلى الضابط أن يعلم الملحق العسكري (اذا وجد) والا فيرسل برقية الى السكرتير العسكري يعلمه بمرضه بأسرع وقت وأن يرسل في أول بريد التقارير الطبية التي أحصل عليها .

المادة ١٠٤ - اذا زادت مدة مرض الضابط عن الخارج للملكة على (١٤) يوما فعليه أن يحصل على تقرير طبي موقع من طبيب واحد أو اثنين أحدهما طبيب حكومي نائبا يمكن فلكه ومصدق من ثلث ل أردني (ان وجد) وعلى الضابط أن يعلم السكرتير العسكري برقا بمرضه وأن يرسل التقارير الطبية اللازمة اليه بالسرعة الممكنة .

المادة ١٠٥ - اذا أصيب الضابط بمرض أو بعمالة أخرى أو بمحادث أثناء قيامه بواجباته دون احوال أو خطأ منه ، أو بسبب يمكن عزوه الى طبيعة وظيفته أو عمله وتأيد ذلك من قبل السكرتير العسكري بالاستناد الى احصائيات أو اية اوراق اخرى ثبوتية منع اجازة مرضية حسب الاصول مع راتب كامل مع العلاوات طيلة المدة اللازمة لشفائه الى أن تقرر اللجنة الطبية المختصة عدم قابلية اصابته للشفاء نهائيا وعندها توصي بأثناء خدمته .

المادة ١٠٦ - يقطع راتب الضابط مع العلاوات طيلة مدة غيابه عن العمل لمرض ناشيء عن خطئه ويعتبر الضابط خطئا عن احواله أو سوء تصرفه أو قيامه بأعمال لا تليق بشرف وظيفته كالسكر والمقامرة وتعاطي الخسرات وما شابه من سوء السلوك .

المادة ١٠٧ - يقصد بالعلوات المذكورة في مواد هذا الفصل جميع العلاوات ما عدا علاوة غلاء المعيشة التي يجب أن تدفع كاملة في جميع الاحوال .

رابعا - اجازة الامومة

المادة ١٠٨ - تستحق الضابطات الحامل اجازة امومة تبدأ من انقطاعها عن العمل من أجل الولادة لمدة اقصاها شهر واحد براتب كامل مع العلاوات بناء على تقرير طبي مصدق من اللجنة الطبية المختصة ولا تشكل تلك الاجازة جزء من الاجازات المرضية اما اذا تضرع عليها استئناف اعمالها بعد انتهاء اجازة الامومة لسبب مرضي فيجوز منحها اجازة مرضية وفقا لاحكام الاجازات المرضية .

خامسا - احكام متفرقة في الاجازات

المادة ١٠٩ - يجب أن تكون طلبات الاجازة بجميع أنواعها والاجوبة عليها خطية .

المادة ١١٠ - تبدأ الاجازة من يوم انفكاك الضابط عن العمل وتنتهي بنهاية اليوم السابق لعودته لعمله .

المادة ١١١ - يجب أن لا يترك الضابط عمله قبل أن يستلم اشعارا خطيا بالمراقبة على اجازته غير أنه في الحالات الاضطرارية يجوز ابلاغ موافقة القائد العام أو من ينييه أو قائد التشكيله الى الضابط شفويا قبل كتابة الاشعار الخطي .

المادة ١١٢ - يبين الضابط في طلب الاجازة التاريخ الذي يرغب أن تبدأ اجازته فيه والمكان الذي يود أن يقضي فيه اجازته والمعنون الذي يمكن مراسلته بواسطته أثناء الاجازة واليوم الذي يعود فيه الى العمل .

المادة ١١٣ - تحدد المراجع المختصة بدء مدة كل اجازة توافق عليها ولا يجوز تقصيرها أو تأجيلها أو إلغاؤها أو قطعها بعد المرافقة عليها وابلاغها للضابط الا لاسباب تقتضيها حالة العمل التي تقررها الجهة المختصة .

المادة ١١٤ - يجوز للضابط الحياز أن يتب من يشاء لقبض رواتبه وعلاواته التي يستحقها أثناء وجوده في الاجازة بكتاب خطي يصدق من قبل قائد التشكيله التابع اليها أو قائد وحدته .

المادة ١١٥ - أ - لا يستحق اي ضابط راتب وعلاوات بما فيها علاوة غلاء معيشة العائلة عن المدة التي يتب فيها عن العمل بدون اذن أو اجازة ، بالإضافة الى اي عقاب اخر يقع عليه بسبب هذا التغب .

ب - تعتبر مدة التغب يوما كاملا اذا استغرقت ست ساعات متوالية أو أكثر .

المادة ١١٦ - كل ضابط يتغب بدون اذن أو اجازة عن مركز عمله لمدة تزيد عن (٢١) يوما يرمع من الخدمة من تاريخ تغيبه ويعتبر فارا من الخدمة ويلاحق حسب الاصول .

هكذا من الأشهر

- الفصل الثالث عشر -

الادوية

المادة ١١٧- تمنح الادوية الضباط من قبل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بتسليم من وزير الدفاع بناء على توصية من القائد العام للضباط تقديرا لخدمات البارزه أو الممتازه أو أعمال بطولية يؤدونها .

المادة ١١٨- أ - ترفع الوحدات توصي منح الادوية على الخافج الخاصة بها الى السكرتير العسكري على أن لا تأخر عن نهاية شهر آذار من كل عام .

ب - يجوز في حالات خاصة رفع توصي الادوية في غير الاوقات المعينة اعلاه اذا اقتضت الضرورة ذلك .

المادة ١١٩- يقوم السكرتير العسكري بتسليم هذه الطابات وتقديم توصياتها الى القائد العام .

المادة ١٢٠- شروط منح وترتيب الادوية وحملها تصدر بنظام خاص .

- الفصل الرابع عشر -

الملحقون العسكريون

المادة ١٢١- يتم تعيين الملحقين العسكريين والمساعدين بتوصية من السكرتير العسكري الى لجنة الضباط العليا .

المادة ١٢٢- يجب أن تتوفر في الملحق العسكري ومساعدته الشروط التالية : -

- أ - أن لا تقل الرتبة عن مقدم بالنسبة للملحق العسكري ودون هذه الرتبة للمساعدين .
- ب - أن يجيد احدى اللغات الاجنبية بالإضافة الى اجادته لغته .
- ج - أن تكون له خدمة طويلة وغيره عسكرية في مختلف وحدات القوات المسلحة .

المادة ١٢٣- أ - تكون مدة التعيين سنتين قابلة للتجديد مدة سنة واحدة فقط .

ب - أثناء مدة انتدابه لهذا العمل يبقى على ملاك ومرتببات سلاحه أو خدمته ;

- الفصل الخامس عشر -

انتهاء خدمة الضباط

المادة ١٢٤- تعتبر خدمة الضباط منتهية لاحد الاسباب التالية : -

- أ - الاستقالة .
- ب - الاحالة على التقاعد .
- ج - الاستغناء عن الخدمة .
- د - الطرد .
- هـ - عدم اللياقة الصحية .
- و - فقدان الجنسية الاردنية .

أولا - الاستقالة

المادة ١٢٥- تطبق احكام قانون استقالة الضباط رقم (٦٣) لسنة ١٩٥٣ أو أي قانون آخر يقوم مقامه .

- أ - يجب على الضابط الذي يقدم استقالته أن يستمر في اداء واجباته الى أن يستلم اشعارا خطيا بقبولها .
- ب - عدم استلام الضابط اشعارا خطيا بقبول الاستقالة لا يعطيه الحق بترك عمله .

المادة ١٢٦- لا تقبل استقالة الضابط اذا قدمت بحقه شكوى أو كان عمالا بسبب الشكوى الى مجلس عسكري الا بعد انتهاء الاجراءات المتخذة بحقه .

ثانيا - الاحالة على التقاعد

المادة ١٢٧- يقوم السكرتير بتقديم توصي احالة الضباط على التقاعد الى لجنة الضباط المختصة في الحالات التالية : -

- أ - اذا كان الضابط قد أكمل الحد الأدنى للمدة المقبولة للتقاعد بموجب قانون التقاعد العسكري .
- ب - عند تحقق عدم كفاءة وأهلية أي ضابط للخدمة .
- ج - عند عجز الضابط عن القيام بواجبات وظيفته .
- د - بلوغه السن المقرره حسب قانون التقاعد العسكري .
- هـ - صدور حكم قطعي من المحاكم أو المجالس العسكرية ذات الاختصاص .

ثالثا - الاستغناء عن الخدمة والطرد

المادة ١٢٨- يقوم السكرتير العسكري بتقديم توصي الاستغناء عن خدمة الضباط اذا كانت المدة المقبولة للتقاعد أقل من الحد الأدنى المبين في قانون التقاعد العسكري الى لجنة الضباط المختصة وذلك في الحالات التالية : -

- أ - عدم كفاءة الضابط للقيام بواجباته .
- ب - سوء السلوك أو سوء التصرف .
- ج - ورود تقارير مكتومه سنوية بحقه تفيد بعدم لياقته بعد التأكد منها بمقتضى الفصل الثامن من هذا القانون .
- د - الحبس أو السجن من قبل المحاكم أو المجالس العسكرية ذات الاختصاص .

رابعا - عدم اللياقة الصحية

المادة ١٢٩- في حالة عجز الضابط عن القيام بالأعمال الموكولة اليه وكان ذلك المعجز ناتجا عن أسباب صحية مؤبدية بتقرير من اللجان الطبية المختصة تنهى خدماته .

خامسا - فقدان الجنسية الاردنية

المادة ١٣٠- تعتبر خدمة الضباط منتهية في حال فقدان الجنسية الاردنية .

هكذا من الأصل

الفصل السادس عشر

الاعادة للخدمة

- المادة ١٣١- عند اعادة أى ضابط من خارج الخدمة الى الخدمة الدائمة في القوات المسلحة تعتبر أقدميته كما يلي :-
- أ - اذا كان الضابط قد استقال بناء على طلبه فيعاد الى رتبته وراتبه السابقين على أن تعتبر أقدميته من تاريخ اعداده للخدمة .
- ب - اذا كان الضابط قد أحيل على التقاعد بناء على طلبه بعد اكتسابه حق التقاعد يعاد بنفس الشروط المبينة بالفقره (أ) من هذه المادة .
- ج - اذا كان الضابط قد أخرج من الخدمة بدون طلب منه ثم أعيد اليها فانه يعود بأقدمية ورتبة زملائه المباشرين له حين اخراجه من الخدمة شريطة أن لا يزيد مدة انفصاله عن الخدمة عن سنتين وإذا زادت عن ذلك فانه يعود برتبه وراتبه السابقين على أن تعتبر أقدميته من تاريخ اعداده للخدمة .
- المادة ١٣٢- اذا نقل ضابط الى إحدى المصالح المدنية أو أحيل على التقاعد فلا يعاد للخدمة لدى القوات المسلحة اذا مضى ثلاث سنوات على خروجه من الخدمة .

الفصل السابع عشر

النيابة العامة العسكرية

- المادة ١٣٣- أ - يتولى النيابة العامة العسكرية للقوات المسلحة الاردنية المنشأ الحقوق ومساعدوه والمدعون العادون وهيئات التحقيق فيها .
- ب - يعين القائد العام أو من ينييه أعضاء النيابة العامة العسكرية المار ذكرهم
- ج - ينسب القائد العام أو من ينييه أحد المدعين العامين المجازين في الحقوق للمرافعة في قضايا الجزية المتعلقة بالقوات المسلحة أمام المحاكم النظامية وفقا لقانون دعاوى الحكومة وتعديلاته .
- د - تقوم النيابة العامة العسكرية للقوات المسلحة الاردنية بإقامة دعوى الحق العام ومباشرتها على ضباط وأفراد القوات المسلحة الاردنية .
- هـ - تعتبر خدمة المستشار الحقوقي ومساعديه وقضاة المحاكم العسكرية وقضاة محكمة أمن الدولة والمدعون العادون المنتدبين للمرافعة أمام المحاكم النظامية في قضايا الجزية والمدعون العام أمام محكمة أمن الدولة والمحاكم العسكرية اذا كانوا مجازين في الحقوق من معهد حقوق معترف به خدمة قضائية لغايات وقانون نقابة المحامين النظاميين .

الفصل الثامن عشر

أحكام متفرقة

- المادة ١٣٤- يجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك أن يصدر بتشيب من القائد العام الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وبإمضاءه .

المادة ١٣٥- أ - للضابط المكفوفه يده عن العمل من قبل الجهة المختصة الحق في أن يتقاضى نصف راتبه مع كامل العلاوات التي يستحقها وذلك عن المدة المكفوفه يده . أثناء ما عين العمل إلى أن يصدر قرار نهائي بشأن قضيته وإذا لم تسفر الاجراءات المتخذة بحق الضابط المكفوفه يده عن العمل عن فرض عقوبة الطرد فيحق له أن يتقاضى راتبه بكامله مع العلاوات اعتبارا من تاريخ كنف يده ولا يحق له أن يتقاضى عن مدة كنف يده أية علاوات أو رواتب أخرى عن أية أعمال اضافية كان يؤديها قبل كنف اليد .

ب - اما اذا كانت التهمة المكفوفه يده من أجلها عن العمل تتعلق بالتزوير أو السرقة أو الاختلاس أو سوء الائتمان أو الرشوة أو الخيانة أو أعمال التجسس أو أية جريمة أخرى علة بأمن الدولة الداخلي أو الخارجي سواء أكانت التهمة أصلية أم بالاشتراك فله الحق أن يتقاضى خمس راتبه مع كامل علاوات غلاء المعيشة فقط .

المادة ١٣٦- ينقطع راتب من حكم عليه بالزل أو الطرد ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائيا ولم يكن الضابط المحكوم قد سبق أن كنف يده عن العمل ففي هذه الحالة ينقطع راتبه مع العلاوات من تاريخ كنف يده عن العمل إلا أنه لا يطلب إلى المارود أن يرد أى جزء من الرواتب والعلاوات مما استوفاه عن المدة الواقعة بين كنف اليد على العمل وبين تاريخ الطرد .

المادة ١٣٧- لا يسمح لمن كنف يده عن العمل أن يمارح المملكة دون تصريح من القائد العام أو من ينييه وإذا حاول ذلك دون الحصول على الاذن المطلوب فيجوز اصدار أمر بالقبض عليه وتوقيفه كمتجاوز اطلاق سراحه لقاء كفالة مالية معتبرة يقدرها القائد العام أو من ينييه .

المادة ١٣٨- أ - يلغى كل ما يتعارض من نصوص قانون القوات المسلحة رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ مع أحكام هذا القانون على أن يستمر العمل بغير المتعارض منه أو فيما يتعلق بذوي الرتب الذين هم دون رتبة الضابط إلى أن يصدر تشريع خاص بذلك .

ب - أى تشريع اردني أو فلسطيني إلى المدى الذي تتعارض فيه أحكامه مع أحكام هذا القانون .

ج - تبقى الانظمة والتعليقات السابقة الصادرة بمقتضى قانون الجيش العربي لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته وقانون القوات المسلحة رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ المعمول بها عند نفاذ هذا القانون والتي لا تتعارض وأحكامه سارية المفعول إلى أن تعدل أو تستبدل بغيرها بموجب هذا القانون .

المادة ١٣٩- رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٦٦/٥/١١

وزير الدفاع
وصفي التل

رئيس الوزراء
وصفي التل

هكذا من الأجل

قانون معدل لقانون المؤسسة الإقليمية الأردنية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ماقروه مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢١

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٦

قانون مؤقت معدل لقانون المؤسسة الإقليمية الأردنية

لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المؤسسة الإقليمية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها : -
هـ او مجلس الوزراء الاردني .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واطافة الفقرات التالية اليها : -

ب- لرئيس المؤسسة بتسليم من المدير العام حق الحيازة الفورية والاستيلاء على الاراضي او حصص المياه او كليهما لاغراض مشاريع المؤسسة اما بطريق الاستيلاء مقابل التمويل او الايجار للمدقالي براها لرئيس المؤسسة مناسبة وله حق تحديد الاجار لاية مدة او مدد اخرى قد يراها ضرورية ، ويمارس رئيس المؤسسة صلاحياته بالاستيلاء والحيازة الفورية حسب احكام هذا القانون باتخاذ القرارات اللازمة بالاستناد الى هذه الاحكام وتعتبر هذه القرارات نافذة من تاريخ اصدارها من قبل رئيس المؤسسة على ان تنشر في الجريدة الرسمية وتنفذ لحسنا الغرض يتبع الترتيب الآتي في تقدير قيم او بدلات ايجار الاراضي التي يقرر الاستيلاء عليها .

١ - يجري تقدير قيم الاراضي وحصص المياه وكافة الانشاءات والاشجار والمزروعات الموسمية فيها او تقدير بدلات الاجار من قبل لجنة تسمى (لجنة تقدير الاراضي) مؤلفة من رئيس وعضوين يعينها رئيس المؤسسة بتسليم من المدير العام . ويجوز لرئيس المؤسسة ان يشكل اكثر من لجنة واحدة لنفس الغرض على الوجه المذكور ويجدد رئيس المؤسسة مكافآت رئيس وعضوي كل لجنة .

٢ - تجري لجنة تقدير الاراضي الكشف على الاراضي او حصص المياه المستولى عليها وما على الاراضي المذكورة من انشاءات واشجار ومزروعات موسمية وتقدر قيمتها ، ولها ان تستأنس برأي اي شخص او هيئة من اجل الوصول الى تقدير عادل للقيم ، شريطة ان لا يؤخذ بعين الاعتبار اي ارتفاع في اسعار الاراضي نتج عن انشاء مشروعات المؤسسة وان تصدر بعد ذلك قرارات التقدير بالاجماع او بالاكثورية .

٣ - على رئيس لجنة تقدير الاراضي ان يعلن جدولاً بتقديرات اللجنة حسب النموذج الذي يقرره رئيس المؤسسة لمدة ثلاثين يوماً في محل بارز في القرية التي تقع فيها الاراضي المستولى عليها ويسلم نسخة عنه للمدير العام واخرى لختار القرية ويحق للمدير العام وكل منصرف في الارض المقدرة ان يعترض على قرار اللجنة خلال المدة المذكورة واذا انقضت تلك المدة ولم يقدم اي اعتراض على التقدير اعتبر نهائياً .

٤ - يقدم الاعتراض على تقدير اللجنة الى المدير العام او من ينييه لايداعه الى لجنة استئنافية برئاسة قاض يتدبئه المجلس القضائي لانتقل درجته عن درجة عضو محكمة استئناف وعضوية اثنين آخرين يعينها رئيس المؤسسة بتسليم من المدير العام ويجدد رئيس المؤسسة مكافآت رئيس وعضوي اللجنة .

٥ - للجنة الاستئنافية ، اذا رأت ذلك مناسباً ، ان تجري الكشف على الاراضي او حصص المياه المستولى عليها وما على الاراضي المذكورة من انشاءات واشجار ومزروعات موسمية ولها ان تستأنس برأي من ترى فائدة من خبرته وان تدقق اية وثائق او مستندات من اجل الوصول الى القيم الحقيقية وان تصدر القرارات اللازمة وتكون قراراتها نهائية سواء اكانت قد صدرت بالاجماع او بالاكثورية وغير قابلة لاي طريق من طرق الطعن .

٦ - يتوجب على المعارض عند تقديم استدعاء الاعتراض ان يودع لدى المديرية المالية في المؤسسة في عمان مبلغ خمسة دنانير اردنية كضمانة عن كل قطعة ارض معترض على تقديرها فاذا رد اعتراضه يعتبر مبلغ التأمين ايراداً لحساب المؤسسة ، اما اذا ظهر انه عن في الاعتراض فيرد مبلغ التأمين للداعيه ويكون عدم دفع التأمين موجبا لرد الاعتراض وتعني المؤسسة من دفع مبلغ التأمين المذكور ومع رسوم والطابعات الواردة .

ج - عندما تصبح قرارات التقدير نهائية حسب احكام هذا القانون يقوم المدير العام بارسال تحويل بالمبلغ الاجبالي للقيم المقدرة للاراضي المستولى عليها مع كشف بها الى مدير الاراضي والمساحة ليقوم بدوره بدفعها الى اصحاب الحقوق ، وعليه حال ورود التحويل ان يقوم باصدار سندت تسجيل بالاراضي المستولى عليها باسم المؤسسة الإقليمية الأردنية لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده مغفاه من كافة الرسوم والضرائب والطابعات وارسالها الى المؤسسة .

د - تعتبر كافة اوامر الدفاع الصادرة بمقتضى نظام الدفاع واجراءات استملاك اراضي وحصص المياه لاغراض مشاريع المؤسسة قبل العمل بهذا القانون كاتما قرارات حيازة فورية صادرة عن رئيس المؤسسة ويجري الاستيلاء عليها وتقديرها وفق احكام هذه المادة .

هـ - يجوز لرئيس المؤسسة بتسليم من المدير العام في اي وقت قبل اصدار سندت تسجيل بالاراضي المستولى عليها باسم المؤسسة حسبما جاء في الفقرة (ج) من هذه المادة ان يقرر التخلي عن اية

هكذا من الاصيل